

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلطنة زنجبار الإسلامية

بين الإنجليز والألمان

للدكتور محمد سيد محمد

لم يكن غريبا بعد الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ أن تسيطر أعالي النيل على تفكير اللورد سولسبري رئيس حكومة المحافظين ، فالاستول يمكنه حماية مصر من ناحية البحر المتوسط ، ولكن أية دولة أوروبية منافسة تستطيع أن تشق طريقها من الجنوب طالما أن السودان واقع تحت سيطرة المهديين . ورأى سولسبري أن يسد ذلك المنفذ الخلفي بالطرق الدبلوماسية حيث كان الألمان قد لجأوا إلى الاستفادة من مراكزهم في شرق أفريقيا لتهدد إنجلترا ، ورفضوا دائما تحديد أي مجال للتوسع من شرق أفريقيا نحو الداخل (١)

وتبدأ صلة بريطانيا بشرق أفريقيا منذ أن أعلنت عن سياسة مكافحة الرق ، وعن طريق مصالح رعاياها من الهنود وجيرانهم العرب في الخليج العربي ، إذ كان ساحل شرق أفريقيا معروفا تماما لعرب جنوب الجزيرة منذ أقدم العصور ، وبعد ظهور الاسلام بدأت جماعات عربية تستقر في موانئ هذا الساحل ، وكانت تتألف من التجار والمهاجرين والفارين من وجهه المنازعات بين الفرق الإسلامية ، ولم يهتم العرب بالتقدم نحو الداخل ، واكتفوا بابتدال التجارة مع سكان المناطق الداخلية وبعد أن اكتشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح ، وصل نفوذهم إلى هذا الجزء من ساحل شرق أفريقيا في بداية القرن السادس عشر ، ولم يكسب ينتهي ذلك القرن حتى تعرض نفوذهم للاضمحلال ، وفي منتصف القرن التالي قضى تماما على هذا النفوذ ليحل محله نفوذ سلاطين مسقط أصحاب عمان .

وفي نهاية القرن السابع عشر أرسل سلطان مسقط أسطولاً إلى الساحل الشرقي استطاع بمعونة الأهالي طرد البرتغاليين ، وباتت الموانئ والجزر بل ومقديشو ذاتها التي احتفظت باستقلالها أيام البرتغاليين - تخضع اسمياً للسلطان

1 — Taylor, A. J. P., The Struggle for Mactery in Europe, 1848 - 1918, Oxford 1954, p. 329 (Footnote)

ولكنها فى الواقع كانت تتمتع بالاستقلال فقد كان لدى سلاطين عمان من المشكلات العربية ما صرف نظرهم عن هذه المناطق البعيدة .

وكان الحكم فى ممباسا ينحصر فى قبيلة تدعى « مسارا » ، وكان على رأسها ثلاثة أشقاء هم عبد الله بن أحمد ومبارك وسالم . فلما تولى عبد الله الحكم صمم على تحرير ممباسا من تبعيتها لسلطان مسقط ، وعلى هذا الأساس أرسل الى السلطان سعيد فى عمان بعض البارود وقميصا من الدروع وقليلًا من القمح عوضا عن الجزية الكبيرة المعتادة ، ولم يعلق السلطان بشيء على هذا التحدي ، ولكنه بات يتحين الفرص المناسبة . وقيل أن عبد الله سافر الى بومباى وطلب معونة حكومة الهند البريطانية فى الصراع المرتقب مع سلطان مسقط ، ورغم أنه استقبل بحفاوة ، الا انه لم يثل أى وعد بالمعونة ، وقد استطاع عبد الله أن يحتفظ باستقلاله حتى وفاته عام ١٨٢٢ ، فسارع السلطان سعيد الى غزو برافا ولامو وبمبا وزنجبار . وفى العام التالى كان يعدل العدة لغزو ممباسا . فالتجأ مبارك الى الكابتن (وليم فرتزوليم أوين) وهو ضابط بالبحرية البريطانية كان يعمل فى مباد شرق افريقيا تحت ستار مكافحة الرق .

وعقد الكابتن (أوين) فى فبراير ١٨٢٤ معاهدة مع سكان الجزر تقرر بمقتضاها وضع ممباسا والموانئ الواقعة فيما بين ماليندى وبانجانى تحت الحماية البريطانية كما تقرر أيضا أن يقيم فى ممباسا ممثل للحكومة البريطانية وأن يحصل البريطانيون على نصف الايرادات وتحصل قبيلة « مسارا » التى ينتمى اليها البيت الحاكم فى البلاد على النصف الاخر ، ويسمح للبريطانيين بالاتجار مع الداخل ، وتقرر أيضا تحريم الاتجار بالرق .

ويبدو أن سكان ممباسا لم يدركوا تماما مدلول كلمة « الحماية » Protection التى وردت فى المعاهدة ، فان الامر بالنسبة لهم لم يخرج عن حمايتهم ضد أعدائهم فى مقابل مبلغ من المال سنويا ، وبالطبع لم يدر بخلداهم أن ذلك يتضمن تدخلا سياسيا من جانب الدولة صاحبة الحماية .

وبالفعل رفع العلم البريطانى فوق مدينة ممباسا لمدة عامين الى أن رفضت الحكومة البريطانية الموافقة على هذه الاجراءات من جانب الكابتن « أوين » وأُنزل العلم (١) .

ولما انسحب البريطانيون ، قرر السلطان سعيد فى الحال الانتهاء من أمر ممباسا ، ولما رفضت التسليم بلا قيد أو شرط ، أبحر بالاسطول وبعد تبادل النيران مع قلعة المدينة أمكن الوصول الى حل وسط ، فتم الاتفاق على تسليم القلعة للسلطان ليضع فيها خمسين جنديا ، وان يحصل على نصف الايرادات بشرط أن يظل الحكم فى يد سالم - الذى خلف شقيقه مبارك - وورثته من بعده .

وبعد وفاة سالم أنزل السلطان قواته سرا الى البر وألقى القبض على خمسة وعشرين من زعماء قبيلة (مسارا) وكنبلهم بالاغلال ونفاهم الى مسقط حيث ماتوا جميعا فى الاسر ، وتفرقت القبيلة نحو الجنوب .

وبعد أن تم للسلطان اخضاع ممباسا ، نقل سلطنته من مسقط الى زنجبار عام ١٨٤٠ ، وأقامت الولايات المتحدة قنصلية لها هناك وتبعتها بريطانيا وفرنسا (١) .

واستطاع السلطان أن يحقق لنفسه السيادة على طول الساحل الشرقي لافريقيا من البحر الاحمر شمالا حتى الممتلكات البرتغالية فى موزمبيق جنوبا هذا فضلا عن المناطق الواقعة بين الساحل وبحيرتي فيكتوريا وتنجانيقا فى الداخل ، وكان يدير كل هذه الممتلكات من جزيرة زنجبار وتقع تلك الجزيرة على خط عرض ٧ درجات جنوبا بالقرب من الساحل ولا يفصلها عنه الا بضعة الاف من الامتار ، وكانت فى الاعوام الاخيرة من القرن التاسع عشر بمثابة الميناء الوحيد الصالح لرسو السفن الكبيرة فى تلك المنطقة ، ثم لم تلبث أن تحولت الى مركز تجارى هام اذ كانت تنتهى اليها جميع القوافل القادمة من داخل القارة ، وكانت أيضا أكبر سوق للرقيق فى افريقيا ، وكانت رائجة التجارة موفورة الثراء ذات تربة خصبة ، فباتت بريطانيا تحلم بأن تجعل منها (هونج كونج) اخرى فى افريقيا (٢) .

ويكفي أن تلقى نظرة على خريطة شرق افريقيا ليتضح أن زنجبار كانت تعد نقطة البداية لاية اتصالات بمنطقة البحيرات فى داخل القارة : فالطريق الشمالى (مصر والنيل) كان طويلا للغاية فضلا عن أنه اغلق طوال سيطرة المهديين على السودان ، أما طريق الغرب «نهر الكونجو» فكان لا يزال مجهولا ، ولم يبق سوى الطريق الشرقى ، وهو طريق سهل ميسر . وبذلك تحولت زنجبار الى مدينة عالمية ومركز سياسى خطير الشأن بالاضافة الى أهميتها التجارية وصار مثالا شائعا : اذا نفخت بالمزممار فى زنجبار ، رقصت منطقة البحيرات (٣) .

وجرت العادة على أن يعهد سلطان مسقط بالسلطة الى أحد أقربائه ، ولكن حدث أن ساءت العلاقات بين السلطان وأخيه مجيد سعيد النائب عنه فى زنجبار وتدخلت بريطانيا فى هذا النزاع ، وعرضت أن تبذل وساطتها لصالح النائب الثائر وتأييده بالقوة اللازمة لاعلان استقلاله اذ لزم الامر ، وبالفعل وصل الى زنجبار عام ١٨٦٠ دبلوماسى بريطاني وجاء فى اثره أسطول قوى رسا فى الميناء بدعوى مراقبة تجارة الرقيق .

وهكذا بفضل تأييد بريطانيا ، تخلى سلطان زنجبار من تبعيته لسلطان مسقط

1 — Bankhwrst, S., Ex - Jtalion Somali land, London 1951, pp. 13 — 16.

2 — Darcy, la Gouguete de l'Afrigue, Garis 1900. p. 235.

3 — Ibid., pp. 237 — 8.

ولكنه دفع ثمن ذلك بأن كان يقدم لبريطانيا أتاوة سنوية ، وبعد عامين (١٨٦٢) عقدت بريطانيا مع فرنسا معاهدة اتفقتا فيها على احترام استقلال سلطنة زنجبار (١)

وبعد ذلك لم يكن لبريطانيا من شاغل سوى كسب النفوذ الادبي في السلطنة بدلا من فرنسا ، وبالفعل أخذت زنجبار تخضع لبريطانيا شيئا فشيئا ، فالجيش على رأسه ضابط بريطاني ، وديبر البريد وكلاء بريطانيون هذا بالإضافة الى سيطرة التجار البريطانيين على جانب كبير من تجارة البلاد ، ولو أن الالمان كانوا أيضا يسهمون فيها بنصيب كبير . وبات واضحا أن النفوذ البريطاني قد سيطر على البلاد بحيث كان من الصعب منازلته الى أن تم تعيين (جون كيرك) Kirk مستشارا للسلطان سعيدبرغش (١٨٧٠ - ١٨٨٨) الذي تولى مقاليد السلطنة بعد وفاة السلطان مجيد سعيد ، وكان السلطان الجديد أقل ميلا من سلفه الى الاعتماد على البريطانيين ، فلم يتردد في الاتصال بفرنسا وألمانيا ١٨٧١ - ١٨٧٣ للدخول معهما في مفاوضات ولكنه لم يظفر بأي رد . وعمد (كيرك) من ناحيته الى استدعاء الاسطول الى مياه زنجبار ، وتحت التهديد بضرب الميناء ، اضطر السلطان للخضوع وسافر الى لندن للاعتذار وطلب الصفح (٢) .

ومنذ ذلك الوقت صار (كيرك) يدير دفة السياسة في زنجبار بصفة رسمية ، كما أنه من ناحية أخرى بدأت بريطانيا تتطلع الى افريقيا الوسطى كميدان للتوسع الاستعماري بغية إنشاء امبراطورية تماثل ما شيدته في الهند وكندا واستراليا ، كما انها بدأت تتطلع أيضا الى توصيل مستعمرة الكاب - عن طريق سيطرتها على زنجبار - بمنطقة البحيرات الاستوائية حيث بدأت البعثات التبشيرية الانجيلية فعلا عملها للتمهيد لتلك السيطرة ، وفي الوقت الذي كان فيه القنصل البريطاني العام يقبض على زمام السلطة في سلطنة زنجبار ، كانت أساطيل بريطانيا تجوب سواحل شرق افريقيا بزعم القضاء على تجارة الرقيق ، وان كانت تهدف في الحقيقة الى توطيد النفوذ البريطاني في تلك الارحاء خاصة وأن زنجبار بدأت تنمو باضطراب بعد شق قناة السويس الذي أتاح للجزيرة اتصالا مباشرا مع أوروبا .

ويحاول بعض المؤرخين الانجليز الايهام بأن الحكومة البريطانية في ذلك الوقت لم تكن تهتم بالتوسع في شرق افريقيا أو الوصول الى منطقة البحيرات ، ودليلهم على ذلك أنه بعد نشوب الثورة المهدية في السودان وانعزال حاكم المديرية الاستوائية المصرية دكتور شـنـتـزـر Dr. Schnitzer

وهو ألماني الجنسية اعتنق الاسلام وتسمى باسم أمين ومنح رتبة الباشوية ، اتصل هذا الحاكم (أمين باشا) بأحد رؤساء البعثات التبشيرية الانجيلية في عام

1 — Gocheres, J., Situation Internationale de l' Egypte et du Soudan, Baric 1903, p. 362

2 — Darcy, op. cit., p. 237.

١٨٨٦ وعرض عليه أن يضع المديرية الاستوائية تحت الحماية البريطانية وأنه لما أسرع رئيس البعثة التبشيرية بإرسال هذه الهبة الى الحكومة البريطانية عن طريق (كيرك) ، ورفض رئيس الحكومة لورد سولسبرى قبولها قائلا : طالما كان أمين ألمانيا ، فهذا من شأن الألمان وحدهم (١)

ونسي هؤلاء المؤرخون أنه قبل ذلك التاريخ بحوالي عشرة أعوام ، أحس « كيرك » بخطورة النفوذ المصري على زنجبار حين وصل « الكولونيل غوردون » ممثلا للحكومة الخديوية الى منطقة البحيرات الاستوائية عن طريق النيل ، ولما تحقق لديه أن شرق أفريقيا هو أفضل مخرج لتلك المنطقة ، بادر الخديوي اسماعيل الى ارسال حملة بحرية بقيادة (ماكيلوب باشا) الى ميناء قسمايو ، وهنا وخز « كيرك » سلطان زنجبار للاحتجاج ، وشاركته في هذا الاحتجاج البعثات التبشيرية البريطانية وطالبت بتدخل الحكومة .

ورغم هذا المركز الممتاز الذي باتت تتمتع به بريطانيا في زنجبار ورغم أنها تخلصت من النفوذ المصري والنفوذ الفرنسي هناك فإن المانيا سرعان ما ظهرت كقوة منافسة ذا خطورة شديدة بعد أن أدركت - وان جاء هذا الادراك متأخرا بعض الشيء - أهمية التوسع في تلك المنطقة كضرورة لتنمية التجارة ، فلا غرو أن بدأ كثير من رجال الكشف الألمان يعملون منذ عام ١٨٨٠ في شرق أفريقيا فما بين الساحل ومنطقة بحيرة تنجانيقا ولقي هؤلاء تأييدا كاملا من القنصل الألماني في زنجبار (رولفس) Rholf's الذي عارضت بريطانيا بشدة في تعيينه في نهاية عام ١٨٨٤ .

ففي ٤ نوفمبر ١٨٨٤ وصلت الى زنجبار باخرة قادمة من تريستا تحمل أربعة مندوبين عن (الشركة الألمانية للاستعمار) برياسة « الكونت بفال » bfeil وعضوية « الدكتور كارل بيترس » Karl beters واثنين آخرين . وعمد القنصل « رولفس » الى امدادهم بكل ما يحتاجون اليه واستأجر لهم قاربا حملهم الى الجانب الآخر من المضيق الذي يفصل جزيرة زنجبار عن ساحل شرق أفريقيا ، حيث كانت في انتظارهم قافلة صغيرة أشرف القنصل على اعدادها في سرية تامة ، ثم لم تلبث تلك البعثة أن اختفت في داخل البلاد . وبعد ثلاثة أشهر علم البريطانيون أن « الكونت بفال » وزملاءه قد رفعوا العلم الألماني على نقطة على الساحل ثم صعدوا في نهر « وامي » مخترقين منطقة (اوساجرا) ووقعوا مع زعماء الوطنيين اثنتي عشرة معاهدة ضمت الشرقة بمقتضاها رقعة من الاراضي تبلغ مساحتها ١٥٠ ألف كيلو متر مربع ، وان (كارل بيترس) عاد فورا الى برلين حيث أسس في ٢٢ فبراير ١٨٨٥ (شركة شرق أفريقيا الألمانية) Deutsche Ostafrikanische Gesellschaft .

التي حلت محل « الشركة الألمانية للاستعمار » وبعد خمسة أيام منحها امبراطور المانيا

وثيقة البراءة للسيطرة على الاراضي التي ضمتها ، والتي تنوي ضمها في المستقبل ، وبأدر بأبلاغ بريطانيا انه وضع تلك المنطقة تحت حمايته (١)

ثم اتجهت أطماع الشركة الألمانية نحو الجزء الشمالي من الساحل (ساحل الصومال) الذي كان يحكمه سلطان (ويتو) نيابة عن سلطان زنجبار صاحب السيادة على ساحل (بنادير) الذي يضم موانئ برافا وميركا ومقديشيو ووارشيك ، كما اتجهت أطماع الالمان أيضا الى سلطنتي أوبيا والميجورتين .

وبالفعل وقع مندوب الشركة الألمانية في بداية سبتمبر ١٨٨٥ معاهدة مع سلطان الميجورتين معاهدة تخلى بمقتضاها للشركة عن حق احتكار التجارة واستغلال المناجم والغابات وصيد اللؤلؤ وانشاء الجمارك وحق تكوين جيش خاص ، كما وقع المندوب معاهدة مماثلة مع سلطان أوبيا ، ونشط بعض عملاء الشركة حتى وضعوا سلطنة ويتو وكل أراضي الساحل فيما بين وارشيك ومصب نهر تاما تحت الحماية الألمانية .

ولم يسكت سلطان زنجبار (ومن ورائه البريطانيون بالطبع) على ذلك الاعتداء على حقوقه ، فبادر بالاحتجاج على هذه المعاهدات ، وأجابت الحكومة الألمانية بأن السلطان لا يسيطر في الواقع الا على بضع نقط على الساحل ، وان سلطته غير معترف بها في الداخل وان « اتفاق برلين » Berlin Act يسمح لها بالاستيلاء على هذا الجزء الساحلي لشرق أفريقيا طالما أنه لا يخضع لاية دولة ، أما بالنسبة للمناطق الداخلية فان المانيا لم تطبق سوى مبدأ الارض الداخلية Hinterland الذي استخدمته بريطانيا ذاتها مع البرتغال في منطقة الزمبيزي (٢) .

غير أن ذلك كله لم يمنع بريطانيا من الضغط على سلطان زنجبار للاحتجاج على الادعاءات الألمانية ، وعدم التخلي عن حقوقه في تلك البلاد بمثل هذه السهولة فأرسل - تحت ضغط من كيرك - قواته الى ويتو وأوسانجارا لطرد الالمان ، واسترجاع سيطرته عليها ، وأرسل أيضا ضابطا في البحرية البريطانية يدعى (ماتيويز) الى منطقة « كلمنجارو » لتثبيت سلطته الشرعية ، ولكن السلطان سعيد برغش لم يلبث أن أذعن للقوة بعد أن ظهرت قطع حربية من الاسطول الالمانى في مياه زنجبار في ٧ أغسطس ١٨٨٥ .

كان ظهور الاسطول الالمانى معناه في الواقع الاصطدام ببريطانيا ، ويزعم بعض المؤرخين أن الالمان حاولوا من ناحية أخرى تقوية نفوذهم في بلاط السلطان عن طريق شقيقته (سلمى) التي ادعوا أنها تزوجت من أحد الالمان (٣) . ولا ندري كيف يسمح السلطان المسلم لشقيقته المسلمة بالزواج من مسيحي ، لذلك فانا

1 — Deville, V., Eartage de l'Afrique, Caris 1898, p. 90., Dercy, op. cit., pp. 239, 292.

2 — Deuille, of. cit., p. 19.

3 — Darcy, op. cit., pp. 262 - 3 .

نستبعد هذا الزعم .

ولم تجد بريطانيا - حسما للنزاع - بدا من التعاون مع الالمان فى استعمار شرق افريقيا ، فتدخلت لدى السلطان لتوقيع معاهدة لتنظيم التجارة بين بلاده وبين المناطق التي ضمتها المانيا حديثا بحيث بات الاعتراف باستقلال سلطنة زنجبار رهنا بتوقيعه على تلك المعاهدة .

ولما كان لا مناص من تحديد اراض السلطنة ذاتها فقد قامت بهذا العمل لجنة مكونة من مندوبين عن بريطانيا وفرنسا والمانيا وزنجبار . وفى أول نوفمبر ١٨٨٦ قدمت كل من ألمانيا وانجلترا للسلطان معاهدة تحدد بمقتضاها منطقتي نفوذ الدولتين كما تحدد أيضا ممتلكات السلطان ولم يسع فرنسا سوى الموافقة على هذه التعديلات فى الخريطة السياسية لبلاد ليست لها فيها مصالح مباشرة . وقد اعترفت انجلترا وألمانيا وفرنسا بسيادة السلطان على المناطق التالية :

أولا : جزر زنجبار وبمبا ولامو ومافيا

ثانيا : شريط ساحلي يمتد من خليج تونجى جنوب راس دلجادو حتى نهر كيببىمى وحتى مصب نهر تانا بعمق عشرة أميال بحرية ويضم مدن قسمايو وبرافا وميركا ومقديشيو ووارشيك

كما حددت المعاهدة منطقتي نفوذ الدولتين ، فاحتفظت المانيا بسلطنة ويتو ولكنها تخلت فى مقابل ذلك عن كل النقاط الاخرى على ساحل الصومال وعلى ساحل بنادير وتخلت أيضا عن سلطنتي اوبيا والميجورتين . أما المنطقة الواسعة الممتدة بين الممتلكات الساحلية للسلطان وبين بحيرات نياسا وتنجانيقا وفيكتوريا ، فقد رسم خط يفصل بين منطقة النفوذ البريطانية فى الشمال ومنطقة النفوذ الالمانية فى الجنوب ، ويبدأ هذا الخط من مصب نهر اومبا مارا ببخيرة جيبا ويسير بحذاء قاعدة جبل كلمنجارو حتى خط العرض الاول جنوبا على ساحل بحيرة فكتوريا وتعهدت انجلترا ألا تضم اليها الاراضي الواقعة بين خط التقسيم وبين نهر رافوما على الحدود الشمالية لمستعمرة موزمبيق البرتغالية ، كما تعهدت المانيا من جانبها ألا تضم الاراضي التي ضمتها اليها شركة شرق افريقيا الامبراطورية البريطانية والتي تبدأ من مصب نهر تانا حتى تقاطعه أو تقاطع أحد روافده مع خط طول ٣٨ درجة شرقا ثم يمتد من نقطة التقاطع تلك حتى يصل الى تقاطع خط العرض الاول شمالا مع خط طول ٣٧ درجة شرقا .

وفى اتفاقية اضافية عقدت فى ٢ يوليو ١٨٨٧ ورغم أنه لم يرسم خط جغرافى معين ، فقد نص على أن يطلق لالمانيا يد العمل فى الجنوب من بحيرة فيكتوريا ، أما بريطانيا فلها الحرية فى أن تعمل الى الشمال منها (١) .

وباشرت الشركات الالمانية فى الحال استغلال الاراضي التي تم الاتفاق على أن تكون من نصيب الالمان ، فقاموا بزراعة البن والطباق والذرة ، وأظهروا نشاطا

فرديا عظيما فى ميادين الكشف الجغرافي وفى الابحاث الاثنولوجية واللغوية وعلم النبات وعلم الحيوان ، اذ كانوا قد عكفوا على الدراسة العلمية لافريقيا منذ بداية القرن التاسع عشر .

ولم يقف البريطانيون من جانبهم مكتوفي الايدي ، فقامت شركة شرق افريقيا
الامبراطورية البريطانية التي يرمزون لها بالحروف Ibea بعمل
الدراسات اللازمة لمد خط حديدي من ممباسا الى بحيرة فيكتوريا ، كما
جمعت الاموال من اجل ان يتولى الرحالة الانجليزي المعروف (هنري مورتون
ستانلي) اقتزاع امين باشا من مديرية خط الاستواء تحت ستار انقاذه عن طريق
الصعود من نهر الكونجو ، اذ كان عزم البريطانيون قد استقر على ضم اعالي النيل
وصولها بمستعمرة رأس الرجاء الصالح عبر الاراضي التي اقتطعتها من افريقيا
البرتغالية (١) .

والمعروف أنه فى خلال الاربعين سنة الاخيرة من القرن التاسع عشر ، لم يستطع
اي اوروبي ان يتقدم من ممباسا نحو الداخل سوى اثنين من رجال التبشير
الالمان ، فكانا بذلك أول من شاهد ثلوج (كلمنجارو) من البيض ، ولكنهما لم
تستطعا التقدم الى أبعد من ذلك بسبب عداء قبائل « المساي » الرعوية شديدة
المراس التي اعترضت طريقهما ، أما من تبعهم من البيض أمثال سبيك وبرتون
وستانلي وغيرهم من رجال الكشف الجغرافي ، فلم يتقدموا نحو الداخل الا
عن طريق باجامويو فى الجنوب ، وظل الطريق من ممباسا الى بحيرة فيكتوريا
مغلقا ، ولعل هذا هو السبب فى اهتمام الشركة البريطانية بضرورة فتح هذا
الطريق ، فبادرت فى ٢٤ مايو ١٨٨٧ الى عقد اتفاقية مع سلطان زنجبار عهد فيها
اليها بادارة الاراضي الواقعة على الساحل فيما بين وانجا وكابيمبي فى مقابل
مبلغ من المال ، ونالت الشركة كل حقوق السيادة فيها ، مثل فرض الرسوم
الجمركية وتنظيم القضاء وتأليف قوة لصيانة الامن العام ، وقصارى القول ان
الشركة حلت محل حكومة زنجبار فى ادارة المنطقة الساحلية ، وبالمثل أرادت الشركة
الالمانية تثبيت اقدامها فى الاراضي الواقعة داخل مجال نفوذها ، فعهد اليها
السلطان فى عام ١٨٨٨ بادارة المنطقة الممتدة من وانجا الى رافوما والاشراف
على التجارة فيها .

وهكذا وضع الانجليز أيديهم على ماليندي وممباسا حيث عملوا على اجتذاب
القوافل اليها من الداخل بالاضافة الى تجارة الجزر المجاورة ، وكان من نصيب
الالمان سبعة موانئ من بينها دار السلام وباجامويو التي تصل اليها معظم القوافل
من الداخل (٢) .

وبدأ الالمان يشغلون مختلف الوظائف فى الادارة الجديدة ، وبادروا الى اتخاذ اجراءات قاسية ضد تجارة الرقيق واستيراد الاسلحة مما أدى الى نشوب اضطرابات خطيرة فى (بانجاني) فى اغسطس ١٨٨٨ ، اذ أن السياسة الخرقاء التي اتبعها الالمان أثارت عليهم الوطنيين ، فقد فرضوا ضرائب جديدة ورفعوا رسوم الاستيراد على بعض السلع وحرّموا العرب من وظائفهم وخاصة الذين كانوا يديرون شؤون الجمارك وحل محلهم موظفون ألمان ، أضف الى ذلك أنهم لم يحترموا عادات الناس أو معتقداتهم ، بل لقد اتهموا أحيانا باغتيال بعض الزعماء مع أن ادارة مثل هذه البلاد كان يتطلب الكثير من الحكمة والمهارة ، اذ ينبغي أولا وقبل كل شيء استمالة الزعماء والاستعانة بنفوذ السلطان لاعداد الوطنيين والعرب لقبول السيادة الأوروبية الجديدة

وكان من الطبيعي جدا أن هذه السياسة التي تقدم على المساس بمشاعر السكان ومصالحهم واثارتهم بوسائل القمع الشديدة - لابد وأن تؤدي الى أوخم العواقب ، فشهر الأهالي السلاح فى وجه المستعمرين على طول الساحل مما دعا الشركتين المتنافستين الألمانية والانجليزية الى انهاء التنافس بينهما بصفة مؤقتة لمواجهة الخطر المشترك الذي بات يهدد مصالحهما .

ووجد الثوار فى شخصية زعيم وطني مسلم من سكان (بانجاني) ويسدعى « بشيرى » قائدا لا يعوزه الذكاء والدهاء ولم يكن المستشار الألماني « بسمارك » ليميل الى الانغماس فى الشؤون الاستعمارية ، فهو لم يسمح للشركات الخاصة بالعمل الا من أجل أن يتقاعداى ارسال حملات عسكرية الى تلك المناطق النائية ، غير ان ثورة الوطنيين أكرهته على التدخل بالقوة فى شرق افريقيا . وقامت الاساطيل الألمانية والانجليزية بأعمال مشتركة لفرض الحصار على الساحل وحماية رعايا الدولتين الذين هجروا مراكزهم فى المزارع الداخلية خشية الاصطدام بالثوار ، وتلى ضابط ألماني يدعى (فيسمان) Wissmann مهمة القضاء على الاضطرابات ، ووقع (بشيرى) فى الاسر فى ديسمبر ١٨٨٩ وأعدم ، ولكن الامن لم يستتب تماما الا فى منتصف العام التالي (١) .

وقد اعترفت الحكومة الألمانية بأن سبب قيام الثورة يرجع الى أن موظفي الشركة كانت تعوزهم الخبرة الكافية ، فعينت مندوبا عنها فى الشركة التي ضمنت بذلك العون المالي والعسكري للدولة ، وباتت تنفق ألفين من الروبيات فى مقابل كل روبية واحدة تنفقها الشركة الانجليزية (٢)

وقد أدت ثورة بشيرى الى قيام علاقات حسن الجوار بين الانجليز والالمان ، وأصبح من الضروري - لمنع نشوب أية اضطرابات أخرى - ادخال بعض التعديلات على تحديد مناطق نفوذ الدولتين ، وبالفعل وقعت بينهما معاهدة فى ١٤ يونيو ١٨٩٠ لتسوية المسائل المتعلقة بينهما .

1 — Darcy, op. cit., p. 295, Deville, op. cit., pp. 97 - 98.

2 — Ferham, op. cit., p. 173.

فقد تخلت انجلترا لالمانيا عن كل المنطقة الواسعة الممتدة من المحيط الهندي حتى الساحل الشرقي لبحيرة تنجانيقا . وفي الشمال رسمت الحدود بخط يمتد على طول خط العرض الاول جنوبا من دولة الكونجو الحرة حتى الساحل الغربي لبحيرة فيكتوريا مارا بجنوب جبل ممفبروكما سمحت للامان بملكية جميع الاجزاء الساحلية التي كان السلطان قد تنازل عنها بالايجار لشركة شرق افريقيا الالمانية بشرط ألا يتجاوزوا شمالا جبل (كلمنجارو) ، وذلك في مقابل أن يتخلى الالمان عن سلطنة ويتو ولامو ، وأن يعترفوا بالحماية البريطانية على زنجبار وبمبا وجزر أخرى على الساحل ، وحصل الالمان على جزيرة « هليجولاند » في بحر البلطيق ومعها أربعة ملايين من الماركات .

أما انجلترا فقد نالت من السلطان -بالاضافة الى حقوق السيادة - تنازله عن خط ساحلي يبلغ طوله أكثر من ألفي كيلومتر ، يبدأ من مصب نهر تانا حتى الضفة الجنوبية لنهر جوبا وهو يضم الجزء المقابل لجزيرة لامو بالاضافة الى موانئ قسمايو وبرافا ووارشيك ومقديشيو ، وبذلك تكون كل من انجلترا والمانيا قد خرقتا اتفاقية ١٠ مارس ١٨٦٢ التي وقعت عليها أيضا فرنسا (١) والتي تعهدت الدول الثلاث فيها بضمان استقلال سلطنة زنجبار الاسلامية

وكان الالمان قد حققوا انتصارا استعماريًا كبيرًا في داخل القارة حين فرض الاستعماري الالمانى (كارل بيترس) على ملك أوغنده (موانجا) معاهدة اعترف فيها بالحماية الالمانية على بلاده فى فبراير ١٨٩٠ ، لذلك فان معاهدة ١٤ يونيو ١٨٩٠ أصابت العالم كله بدهشة كبيرة ، وعلق عليها الرحالة الانجليزى المعروف (ستانلي) الذي كان وقتئذ يعلم حقيقة الموقف فى داخل القارة السوداء : « ان المانيا قد تخلت عن « بنطلون » جديد فى مقابل زر سروال قديم » (٢) .

وأصيب الدكتور كارل بيترس بخيبة أمل شديدة بعد أن ظهر أن نجاحه العظيم فى أوغنده لم يعد له قيمة ، وأنحس « فيسمان » المندوب الامبراطورى فى شرق افريقيا الالمانية باللائمة على بلاده لتخليها عن زنجبار ، وقال « اننا بذلك نكون قد تخلينا لانجلترا عن مفتاح الساحل الافريقى كله » (٢) . هذا فضلا عن الاشراف على التجارة اذ أن موانئ (باجالمويو) و (بانجاني) التي صارت من نصيب المانيا لم تكن صالحة لرسو السفن الكبيرة عابرات المحيط ، فى حين ان وجود الانجليز فى زنجبار وبمبا يتيح لهم السيطرة على التجارة الالمانية ، كما

(١) نالت انجلترا موافقة فرنسا على ذلك ببعض التعويضات فى اعلان صدر عن لورد سولسبرى فى ١٥ أغسطس ١٨٩٠ اعترفت فيه بالحماية الفرنسية على مدغشقر وبمناطق الغفوذ الفرنسية فى اجزاء أخرى من القارة الافريقية انظر Gocheris, op. cit., p. 365 :

2 — Darcy, op. cit., p. 260.

3 — Ibid., p. 261.

أعلن المستشار الألماني (بسمارك) استياءه لوضع سلطان زنجبار تحت حماية بريطانيا الأمر الذى سوف يؤدى - فى رأيه - الى الاضرار بالمصالح التجارية لبيوت هامبورج فى تلك البلاد (١) .

وفى اتفاقية أول يوليو ١٨٩٠ تخلى الألمان عن كل حقوقهم فى الاراضى الواقعة الى الشمال والجنوب من مجال النفوذ البريطاني الذي كان قد تحدد بصفة مؤقتة فى عام ١٨٨٦ ، كما اعترفوا - كجزء من مجال النفوذ البريطاني - بكل الاراضى الواقعة الى الشمال من مجال النفوذ الإيطالي فى الصومال حتى حدود مصر وغربا حتى خط تقسيم المياه بين النيل والكونجو ودولة الكونجو الحرة .

وكان لورد سولسبرى يرى ان أهم شئ تم الحصول عليه هو حرية العمل بين المحيط الهندى والنيل ، فكتب للمملكة فكتوريا يقول : ان كل البلاد التى تحف بالحبشة وبلاد الجالا سوف تكون تحت النفوذ البريطاني شمالا حتى الخرطوم (٢) ولم يكن أحد فى ألمانيا يدرك السبب فى تنازل الحكومة عن مكاسب جاءت نتيجة لجهود عشرة أعوام .

ويرى البعض أنه منذ أن اعتزل (بسمارك) السياسة عام ١٨٩٠ ، أصاب سياسة ألمانيا الأفريقية تعديل جوهرى ، وفى ١٤ يونيو تخلت عن زنجبار وعن النيل ثم عملت على استدعاء (فيسمان) أحد كبار أنصار التوسع الألماني فى شرق أفريقيا ، فهل معنى ذلك أن كل هذا جاء كرد فعل طبيعى لفترة مليئة بالاعمال والجهود الضخمة أيام (بسمارك) ؟

يقول أحد المؤرخين الفرنسيين : « لا يمكن القول بأن « بسمارك » كان معارضا للسياسة الأفريقية ، أو أن اعتزاله كان دليلا على انتصار سياسة أنصار التوسع فى أفريقيا ، ونحن على العكس من ذلك نعتقد أنه لو ظل (بسمارك) محتفظا بمنصبه لما فقد الرجال أمثال بيترس ونيسمان ثمار جهودهم الطويلة ، والدليل على ذلك أن « بسمارك » كان دائماً معارضا على معاهدة ١٨٩٠ فكان يقول ان هذا العمل لم يعجبني على الإطلاق !

« ويبدو ان الامبراطور غليوم كان فى بداية عهده أقل اهتماما بالتوسع فى المناطق البعيدة ، وكان همه ينحصر فى رفع العلم الألماني فوق « هليجولاند » التى استبدل زنجبار بها ، ولكن ليس معنى ذلك أنه لم يكن مهتما بالتوسع الألماني خارج البلاد ، فهو على العكس قد دفع بشعبه لمحاولة غزو العالم اقتصاديا ٠٠٠ ولكنه لم يكن يود أن يسير فى الشوط حتى نهايته ، لانه كان يدرك تماما انه لن يتمكن من متابعة سياسته الأفريقية دون أن يصطدم بالانجليز فى الوقت الذى كان فيه التقارب بين فرنسا وروسيا يزداد يوما بعد آخر » (٣) .

1 — Deville, op. cit., p. 101.

2 — Letters of Queen Victoria, London 1931, vol. 1, p. 613, vide also, London, W., The Diplomacy of Imperialism, New York 1935, vol. 11, p. 119.

3 — Dercy, op. cit., pp. 241 - 3.

وينبغي ألا ننسى أن ألمانيا عام ١٨٨٥ لم تكن قد وضعت يدها بعد سوى على عدة نقاط على الساحل الشرقي لأفريقيا ، فصارت الآن وبعد فترة لا تزيد على خمسة أعوام وبمقتضى معاهدة ١٨٩٠ صاحبة الامر فى تلك المنطقة الواسعة الممتدة من المحيط الهندى الى بحيرات نياسا وتنجانيقا وفيكتوريا (١) .

ومن ناحية أخرى لم يكن ما حصلت عليه إنجلترا وفقا لمعاهدة أول يوليو ١٨٩٠ مثل « ويتو » وغيرها ليهما كثيرا ، إذ ان هذه كلها مكاسب ثانوية بالنسبة للهدف الاساسي وهو الحصول على اعتراف رسمي من دولة أجنبية - ألمانيا - بتأييد ادعاءاتها فى أعالي النيل ، فقد بدأنا نرى بعد ذلك مباشرة الخرائط الانجليزية ، وقد صبغت بالصبغة الانجليزية مناطق بحر الغزال وكردفان فى السودان ، مع أن قوات بريطانيا لم تكن قد دخلتها حتى تلك الساعة (٢) .

ويسيل بعض المؤرخين الى الاعتقاد بأن السبب فى قبول حكومة برلين لمعاهدة ١٨٩٠ ، يرجع الى أنها لم تكن تدرى أن « كارل بيترس » قد نجح فى انتزاع معاهدة الحماية على اوغنده من ملكها (موانجا) الذى وقعها بكل حريته ودون أي ضغط أو اكراه ، فلما عرفت البلاد فيما بعد انها خدعت ، لم يقف غضبها عند حد (٣) .

وفى اعتقادى أنه لو فرض أنه نمت الى علم حكومة برلين نبأ نجاح بيترس فى فرض الحماية الألمانية على اوغنده ، لما ترددت مع ذلك فى توقيع معاهدة ١٨٩٠ ، فان التقارب بين فرنسا وروسيا الذى انتهى الى التحالف فعلا عامي ١٨٩١ ، ١٨٩٤ كان يزداد يوما بعد يوم ، لهذا كان من صالح الالمان استرضاء الانجليز لاجل مجرد تحاشي الاصطدام بهم بأية وسيلة .

وينبغي مع ذلك ألا نحمل معاهدة أول يوليو ١٨٩٠ أكثر مما تطيق ، فلا يمكن اعتبارها بمثابة تأييد ألمانيا لإنجلترا فى سياستها فى مصر أو أنها كانت بمثابة اشراك إنجلترا فى التحالف الثلاثي الذى كان يتألف من ألمانيا وإيطاليا والنمسا »

1 — Deville, op. cit., pp. 101 - 2 .

2 — Robert De Gaix, Fachoda, Garie 1899, p. 28.

3 — Gocheris, op. cit., p. 366.

